

العلوم الإنسانية في العالم العربي بين التنظير والتطبيق - علم الاجتماع نموذجا-

أ.م.د. وليد عبد جبر الخفاجي
كلية الآداب - جامعة واسط

المقدمة:

إن العلوم الإنسانية، ومنها علم الاجتماع، التي من المفروض أن تكون ذلك الإطار المعرفي الذي يزودنا بالقدر الكافي من الأفكار التي تجعلنا نفهم ما يحيط بنا وبالتالي التفاعل مع الواقع بقدر ما تمنحنا هذه العلوم من تحاليل نحدد موقفنا من الواقع وتجعلنا نقف موقفا إيجابيا حياله، سرعان ما وجدناها هي الأخرى تتخبط وتعاني أزمة لم يساعدها على مواكبة الأحداث. أزمة مزدوجة؛ أي أزمة هذه العلوم في العالم العربي حيث تتجلى من خلال المناداة بإعادة تأسيسها على أسس غير التي تأسست عليها وإحداث (القطيعة) مع التقليد السوسيولوجي المنقول والموروث، مع الانطلاق من خصوصية الواقع العربي الذي يختلف جوهريا عن الواقع الذي أنتج تلك السوسيولوجيا من جهة، وكذلك تلك الأزمة التي بدأت ملامحها تطفو على السطح مع نهاية الستينيات، في أوروبا، تلك الأحداث التي أثبتت فشل العلوم الاجتماعية، وفشل الأطر المعرفية والنظرية على فهم الأحداث التي تختلف في سياقها عن السياق التاريخي الذي أفرز تلك النظريات من جهة أخرى. وربما يكون سبب ذلك أن هذه العلوم لم تعد تعني أحد أم أنها لا تدرج في الانشغال الثقافي للمجتمع الذي تدرسه. كلها تساؤلات ونقاط استفهام تزداد حدة مع استمرار الأحوال وتكريس الأوضاع التي قد تخدم كل الأطراف سواء المشتغلين بهذا العلم والعاملين أو المتعاملين معه. وسنتناول في هذا البحث عدة محاور عسى أن نوفق في الإجابة عن بعض التساؤلات، وهي كالآتي:

أولاً - العلوم الإنسانية بين التقييم الاجتماعي والقيمة العملية:

إن البحث في إطار إشكالية توصف بأنها إشكالية مزمنة، فهي إن تعبر عن شيء إنما تعبر عن محاولة إيجاد أجوبة لتساؤلات طرحها العديد من الباحثين والمفكرين، إذ إن تدهور القيمة الاجتماعية للعلوم الإنسانية والاجتماعية في الوطن العربي ينبغي الا يقتصر تناولها على المشتغلين في هذه العلوم فحسب. وفي مقالة نشرتها جريدة الغارديان في 29/آذار/2015 للكاتب والصحافي البريطاني " أليكس بريستون " بعنوان الحرب ضد الانسانيات في الجامعات البريطانية، قدم لها بأن الجامعات تعج بالمديرين ذوي المرتبات المرتفعة الذين يضغطون بكل ما أتوا من قوة من أجل التركيز على مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات الهادفة للربح، ويطرح تساؤلاً في ضوء ذلك: "هل تتعرض الانسانيات لخطر الفناء؟" لذا، فإن أحد تجليات الحرب ضد العلوم الإنسانية تتمثل بتقليص المخصصات المالية اللازمة لعمليات التدريس والتدريب والمشروعات البحثية (1). في مقابل زيادة الاهتمام بالعلوم الطبيعية، وهو ما كان له تبعات سيئة على الأوضاع الاقتصادية للأكاديميين المتخصصين في العلوم الإنسانية على وجه التحديد وحرقاتهم الأكاديمية.

نلاحظ على مستوى الوطن العربي، وفي مصر على وجه التحديد إن الحرب على العلوم الإنسانية والاجتماعية تأخذ أبعاداً أخرى يتمثل أحداها باتهام هذه العلوم بالتسبب في تراجع المراكز التي تحتلها الجامعات في التصنيف العالمي (2).

وهناك أبعاد تتحدد في تدني النظرة المجتمعية إلى العلوم الإنسانية بشكل عام، وتساعد السياسات التعليمية على تعميق هذه النظرة، فكلية وأقسام العلوم الاجتماعية والإنسانية، تمتلئ بالطلبة مع ضعف الموارد المخصصة لهذه الكليات، كما ساعدت هذه السياسات في التمييز والاستقطاب الطبقي بين العلوم داخل الجامعة، فكلية العلوم الإنسانية تستقطب أبناء الفقراء الذين ينشبتون بالحق بالجامعة بمجموع درجات أقل كثيراً من المطلوبة للحاق بالكليات العلمية كالطب والهندسة والصيدلة،

ومما يزيد من مؤشرات الاستهداف ضد العلوم الإنسانية الى ان كثيرا من الجامعات والمعاهد الخاصة تكتفي بتدريس العلوم الطبيعية والهندسية ، وتكاد تستغني عن تعليم الانسانيات مما يؤشر لنا تدني مستوى قبولها في سوق العمل ان لم يكن غيابها.

وفي حقيقة الامر نجد ان عدد طلاب العلوم الإنسانية في الجامعات العربية أكبر كثيرا من طلاب العلوم التطبيقية، وهذا لا يعكس بالطبع اهتماما فعليا من الجامعة بتدريس الانسانيات ولا يعكس اهتماماً من سوق العمل بتخصصات الانسانيات. كما لا يعكس في الوقت عينه تقدير الطلاب للدراسات الانسانيات وسعيهم عن قصد للالتحاق بها. وهناك متغيرات أخرى منها انخفاض رسوم وتكاليف الدراسة فيها في مقابل التشديد والتقييد بأعداد محدودة في الكليات التطبيقية والطبيعية وارتفاع تكاليف الدراسة فيها، وفي بعض الأحيان يصبح اللجوء الى تخصصات العلوم الإنسانية مجرد وسيلة للحصول على مؤهل جامعي. بيد وان اختلفت نظرة المجتمعات والحكومات، وخبراء التربية والتعليم أيضاً، ومن ثم الجامعات إلى البحث العلمي وأهميته، باختلاف إمكاناتها المادية، ونظيرتها السياسية، وظروفها المحلية، كما اختلفت النظرة أيضاً إلى الأهمية النسبية لنوع البحث المرغوب أو المطلوب، فهناك من الجامعات من ترى أن البحث العلمي هدفه البحث عن الحقيقة العلمية، وأخرى ترى بأن البحث العلمي لا بد وأن يكون موظفاً لخدمة المجتمع في المرحلة الآنية وفي المستقبل القريب(3).

ثانياً - العلوم الإنسانية -النشأة والتبعية:

من المتعارف عليه ان العلوم الإنسانية بمختلف اختصاصاتها تدرس الظواهر الاجتماعية وبطبيعة الحال فإن لكل مجتمع ظواهر خاصة به وأخرى عامة، تعكس الأولى تفاعله مع مختلف الاحداث التي يمر بها او يعيشها وتفسر الثانية السمات المشتركة مع باقي المجتمعات الإنسانية (4)، لذا نجد بعض الباحثين الاجتماعيين يميلون لدراسة خصوصيات مجتمعهم ويدرس البعض الآخر عموميات المجتمع الإنساني من خلال المجتمع الذي يعيش فيه.

إن الوضعية التاريخية للعلوم الإنسانية وعلى سبيل المثال وضعية علم الاجتماع في العالم العربي هي تلك التي ميزت النصف الثاني من القرن العشرين. ويمكن أن نقول إن كل البلدان العربية عرفت ما يسمى بنشوء الدولة الوطنية وذلك بعد معركة طويلة خاضتها ضد الاستعمار بتعدد أشكاله طوال القرن التاسع عشر إلى غاية النصف الأول من القرن العشرين. في هذا الإطار انتقل الخطاب عن الواقع العربي من الخطاب النهضوي الذي نشأ أساساً في القرن التاسع عشر مع الرواد الأوائل للنهضة العربية إلى خطاب العلوم الاجتماعية الذي ستنبناه الدولة الوطنية. ومن هذا المنطلق يمكن أن نقول إن الدول العربية لم تهتم بهذه العلوم على أنها علوم ناقدة ومحللة للإشكالية أو المسألة الاجتماعية، وبالتالي يتم على قاعدتها تبني المشروع الاجتماعي الذي سوف ينطلق من الواقع لكي يتأسس عليه من خلال نظرة علمية له، بل كان المشروع هو عملية إسقاط نماذج اجتماعية على الواقع يأتي علم الاجتماع لكي يبرر هذا الإسقاط. فعلم الاجتماع سوف يعرف نشأة له في كنف هذه الدولة الوطنية وذلك من خلال بعده المؤسساتي والأكاديمي وهنا كانت المسألة السياسية وأساسها الدولة هي ميرر وجود هذا العلم.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، كان علم الاجتماع يدرس الشيء كما أريد له أن يكون وليس كما هو في حد ذاته، فأصبح يدرس ظواهر افتراضية مفروضة وليست عينية تعكس تطور المجتمع في حد ذاته. إنها محنة هذه العلوم التي انطلقت منذ البداية لخدمة خيارات سياسية مسبقة. وبالتالي لا يمكن فهم أزمته بمعزل عن المتغيرات التي نشأت فيها. وإذا كانت العلوم الإنسانية . وعلم الاجتماع أساساً هو ذلك الخطاب البديل عن الخطاب النهضوي، وهنا كان علينا أن نبحث عن الخيط الهادي الذي كان سيربط بين علم الاجتماع والفكر النهضوي في إطار عملية تراكم معرفي بين الفكر والعلم، على اعتبار أن العلم هو استجابة للإشكالات التي يطرحها الفكر، فإننا سنجد نوع من القطيعة بينهما في أدبيات الخطاب السوسيولوجي الأكاديمي. إذ لا نجد للخطاب النهضوي أي حضور في معاهد العلوم الإنسانية وخاصة علم الاجتماع. بل سيظهر الخطاب السوسيولوجي المرتبط بالخطاب النهضوي خارج الجامعات والمعاهد من خلال الأعمال الحرة التي ظهرت كفكر نقدي غير أكاديمي بالمعنى

الصحيح للكلمة أو خارج تخصص هذه العلوم، ونحن نرى أن محاولة مالك بن نبي أو حتى مصطفى الأشرف، في حالة الجزائر على الأقل كانت هي أول مبادرة في هذا الميدان. زيادة على أنه "لم ينشأ البحث في الظواهر الاجتماعية، كما تبين من المثال السابق في سياق صيرورة تاريخية مجتمعية سياسية معرفية عامة، كما هو عليه الحال في تاريخ الغرب، بل إنه نشأ في إطار عمليات التغريب التي فرضتها رياح التأورب القوية" (5) من خلال الاستعمار وكذا الإرث المعرفي الذي تركه بعد رحيله وكان مسبقا بحركة من الأكاديميين الذي تتلمذوا في الجامعات الأوروبية في بداية القرن العشرين.

إن الارتباك الذي سببته الأحداث في منتصف وأواخر الستينيات في الفكر الاجتماعي الغربي بشقيه الوظيفي والماركسي انعكست آثاره السلبية على وضعية العلوم الاجتماعية في العالم العربي خلال السبعينيات وبلغت أزمتهما أوجها خلال الثمانينيات التي تأزمت فيها أوضاع العالم العربي إلى درجة كبيرة، وازداد عدم قدرة العلوم الاجتماعية على مواجهة هذا الواقع المتأزم(6). فنشأة العلوم الإنسانية ومنها علم الاجتماع في الوطن العربي عرفت نوع من علاقة قطعية ووصلية في نفس الوقت. قطعية مع الفكر النهضوي الذي كان عليه أن يستأنف إشكاليته لكي يحولها إلى انشغال علمي تعيد طرحه العلوم الاجتماعية وعلم الاجتماع أساسا وبالتالي يحصل التطور المنطقي في الفكر الذي عبر من خلاله عصر النهضة عن إشكاليته التي لم تكن بدرجة كبيرة من العلمية. ووصلية مع الفكر الغربي الذي كان سائدا سواء من خلال النظريات التي أريد أن تكون أدوات لتحليل الواقع العربي ولم تكن وليدة هذا الواقع، مع استمرار تأثير السوسيولوجية الكولونيالية التي كانت تدرس الواقع العربي من منظور استعماري(7). فعندما يدرس الطالب الغربي علم الاجتماع أو أي علم يعنى بالظواهر ذات العلاقة بالتاريخ والمجتمع في كل أشكالها وتمظهراتها والتي تخص ذاته الجماعية، هو على اطلاع وغالبا ما يتحكم في كل الأدبيات الفلسفية والفكرية التي نتجت عن عصر النهضة والأنوار الأوروبي بصفة عامة؛ فالفرنسي والإيطالي والإنجليزي والألماني...يشعر كل واحد منهم أنه يخرط في الإشكال المعرفي الذي أنتجته مجتمعاتهم في خضم عصر النهضة الذي شاركت فيه كل هذه الثقافات بحكم وحدة الإشكال التاريخي والمعرفي وحتى الديني.

وبالتالي نجد أن علم الاجتماع، الذي تبلور في القرن التاسع عشر-الذي يعتبر استجابة وإجابة لهذه الإشكالات، قد عبر عن الهم التاريخي لهذه المجتمعات في تجاوز أزمتهما الثورية والدفع بالأوضاع تحت فكرة التقدم إلى الأمام. بالمقابل لهذا الوضع نجد أن الطالب الجزائري والمصري والتونسي وغيرهم في مجال العلوم الاجتماعية هو منفصلا عن الفكر الذي أنتجه عصر النهضة العربية حيث لا يجد هذا الطالب في أدبيات علم الاجتماع على غرار الفكر الغربي ما يمكن أن نسماه بسؤال النهضة في تكوينه الأكاديمي(8). إنه الاستلاب الفكري وغربة هذه العلوم ليس بحكم نظرياتها والتي قد نستفيد منها إذا وعينا رهانات نهضتنا وثقافتنا ولكن من حيث غربة المشتغل بهذه العلوم عن أفكار النهضة العربية عكس ما هو حاصل في الغرب.

إن الدراسات السوسيولوجية الأكاديمية في العالم العربي، نحن لا ننكر وجودها، فهي تمثل أرخبيلات متناثرة ومشتتة لا وصل بينها أو جسر يربط بعضها البعض، كما أنها تنعدم فيها العلاقة التكاملية التواصلية، فكل مفكر أو عالم اجتماع يسبح لوحده منقطع عن غيره يدور حول نفسه(*). فالدراسات الجادة لا تنخرط في عملية جماعية تشكل حقل معرفيا يؤدي إلى تراكم معرفي قد تنبثق عنه نظرية سوسيولوجية هي ثمرة هذا الجهد المتكامل في شكل جماعي؛ إنها العملية التي تتأسس عليها المدرسة السوسيولوجية سواء وطنية أو جهوية أو إقليمية والتي قد تتحول إلى نظرية تعبر عن إشكالية العالم العربي الذي تربط أجزاءه قواسم مشتركة معرفيا وثقافيا وحتى استراتيجيا تكون أفكار عصر النهضة هي الرابط الفلسفي والمعرفي بين هذه الدراسات(9).

وتأسيساً على ما تقدم يمكن لنا ان نعي وضعية العلوم الإنسانية وعلم الاجتماع بالذات ونعي الرهانات التي جعلته علماً سكولاستيكياً مدرسياً ليست له علاقة بالواقع، حيث لم يستطع إلى حد الآن من مسائلة النظريات السوسيولوجية مسائلة تعيد النظر في شرعيتها المعرفية المطلقة كما تم تلقيها باسم العالمية والكونية، والتي جعلتنا في معظم الأحيان نعتقد في اطلاقيتها أكثر من الذي أنتجها. فنجد "أحياناً تطرح هذه الإشكالية، من منظور مجرد، دفاعه، أن العلم عالمي، فنتنقل إلينا بعض الإشكاليات التي ننتجها ولم نسهم فيها، تفرض علينا إشكاليات العلم في المجتمع الصناعي الرأسمالي المتقدم، مع اختلاف الخصائص بين مجتمعهم ومجتمعنا، جذرياً وتاريخياً، وبين نشأة وتطور العلوم لديهم ونشأتها وتطورها لدينا"، (10)، وبأسم هذه الكونية والعالمية نفسها نجد أنفسنا أكثر دراية ومعرفة بالفلسفة الأوروبية وأفكار نهضتها وتياراتها التي تعكس وضعها الاجتماعي والسياسي، من درابتنا بأفكار نهضتنا وفكرنا المعاصر والتي إن اعتمدناها كمنطلق معرفي ضروري لاكتساب حسنا التاريخي، والذي هو منبع النظريات والمفاهيم التي ينتجها المشتغلين بالعلوم الاجتماعية والإنسانية، لتمكنا من تجاوز غربتنا عن واقعنا وغربة واقعنا عن أفكارنا. إنه الوضع الذي دفع بالكثير من المشتغلين بعلم الإنسانية ومنها علم الاجتماع إلى نقد الممارسة السوسيولوجية في إطار مشروع يعيد تأسيس هذا العلم أو يعيد تأصيله من خلال مراجعة الممارسة السوسيولوجية. لعلها مراجعة تعطي للبعد الايستمولوجي الأولوية في هذه العملية باعتباره الوسيلة بامتياز لفهم إشكالات العلم في نشأته وتطوره والأزمات التي تنتابه.

ثالثاً- أزمة العلوم الإنسانية هي ذاتها أزمة علم الاجتماع:

إذا كانت التبعية الحضارية للغرب سمة المجتمعات المتخلفة أو السائرة نحو النمو فإن مظاهرها سوف تكون عامة على كل المستويات "ولو كان الأمر غير ذلك في دراساتنا الاجتماعية لكان موجبا للاستغراب الشديد (11). وهنا نتساءل هل يمكن للعلوم الإنسانية ان تكون قادرة على الخلق والابداع وهي تابعة؟

وإن حصل (إبداعاً) فلا يكتسب شرعية معرفية إلا باعتراف الآخر، حتماً بعد تمويله ودعمه. لهذا فنحن نرى ذاتنا بأعين الآخر فتصبح معرفتنا بذاتنا مشوهة ومشوهة ولا تكون حصيلة تعاملنا مع واقعنا إلا الاغتراب عنه وبالتالي غربتنا عنه. لذا نجد أنفسنا ونحن نتعاطى هذا العلم وخاصة مؤسساتنا "نعيد إنتاج الفكر الغربي، استسهالاً للاستهلاك" (12). فأى دارس لعلم الاجتماع في الوطن العربي ومنتبع لتاريخه "يلاحظ، بدلائل شتى، أنه نما على هامش المجتمعات العربية، دون أن يرباه أو يحس به أحد سوى أتباعه ومريديه وذوي المصالح الحيوية فيه" (13)، وهنا يطرح سؤال "هل ما قدم من خلال العلم يعبر عن مضامين منتج أجنبي أعاد المشتغلون به هذا الإنتاج متأثرين بالموصفات الغربية لإنتاجه، أم أنهم تأثروا عند إعادة الإنتاج هذا بخصائص ومتطلبات واقعه الاجتماعي؟" (14).

والاجابة على التساؤل أعلاه تكون من خلال التعرف على مراحل تأسيس هذا العلم التي تطور فيها علم الاجتماع في العالم العربي والتي انقسمت إلى ثلاث هي مرحلة التأسيس ومحاولة إعطاء شرعية لهذا العلم من الناحية الأكاديمية من خلال إيجاد مكان له في الإطار المؤسسي وكذلك محاولة إثبات علميته ونجاعته في فهم الواقع الاجتماعي وذلك بتبني النظريات الاجتماعية التي تشكل الحقل المعرفي لهذا العلم في هذه المرحلة (1940-1960)، كان جزء كبير من طاقة المنشغلين به ينصرف إلى محاولات لإثبات (علميته وموضوعيته وأهميته للمجتمع) (15).

أما المرحلة الثانية 1960-1980 "دخل أساتذة علم الاجتماع في معارك أهلية بالأصالة عن أنفسهم، أو نيابة عن أطراف سوسيولوجية متعاركة في مجتمعات أخرى. وساد تلك المرحلة ما يمكن تسميته بمرض البداوة السوسيولوجية... لقد أصبحت البداوة أفيون علماء الاجتماع العرب(16). وفي خضم الانشغال الشديد بهذه الحرب الأهلية وبمشاغل الحياة الأخرى... كان فائض الطاقة والتفكير والخيال السوسيولوجي، الذي يمكن أن ينصرف إلى دراسة الواقع العربي وفهمه، قد ضمور ضمورا شديدا، ومن ثم كان نتاج المعرفة السوسيولوجية عن هذا الواقع هزيبا للغاية."

أما المرحلة الثالثة (1980-2000+) هي مرحلة البحث عن البديل النظري في إطار صياغة علم جديد والتي تمتد من الثمانينيات إلى غاية نهاية التسعينيات وهي مستمرة إلى حد الآن، هذه المرحلة أخذت سمة التبشير بعلم جديد الذي يوكل إليه فهم الواقع العربي انطلاقا من خصوصية هذا الأخير. كل هذه المسيرة التي طبعت هذا العلم ورغم ما اعترأها من نقص وانحراف وعزوف عن دراسة الواقع العربي لا تجعلنا نغفل أنه هناك من المشتغلين بهذا العلم من تمكن من تقديم دراسة سوسيولوجية لهذا الواقع ولكن تظل هذه الدراسات محدودة وجزئية لا ترقى إلى مستوى التعميم وبالتالي تأخذ صفة النظرية لكي تجلب إليها الأسرة العلمية وبالتالي تؤسس نموذجا معرفيا حسب تعبير توماس كون يلقي اتفاق المشتغلين بهذا العلم. لقد حدد عبد الباسط عبد المعطي وجود مجموعتين أساسيتين من العوامل أثرتا في نشأة هذا العلم وتطوره. "تركز المجموعة الأولى على العوامل الخارجية: الاستعمار والتبعية، والأساليب المختلفة المباشرة وغير المباشرة، الواضحة والموارية التي يستخدمها النظام الرأسمالي العالمي، لصياغة نسق معرفي دولي يرتبط بهذا النظام ويعبر عن مصالحه، ويخدم أغراض حسم الصراع في اتجاه هذه المصالح. وتعنى الثانية بالعوامل الداخلية المرتبطة بالأوضاع الداخلية لبنية المجتمع العربي. وفي مقدمتها انحسار الديمقراطية والوعي الرسمي بمهام علم الاجتماع وتوجهات الطبقات المسيطرة نحوه." (17) "هناك مجموعة ثالثة من العوامل التي أثرت ولا تزال تؤثر في مسيرة العلم ومهامه ونشاطاته. وهي مجموعة ترتبط بخصائص المشتغلين بعلم الاجتماع، الاجتماعية والثقافية بما فيها وعيهم الاجتماعي، ووعيهم بالعلم ودوره" (18).

إن تحليل هذه العوامل أدى ب (د. عبد الباسط عبد المعطي) إلى رصد أهم ممارسات المشتغلين بعلم الاجتماع لتوصيف ردود فعلهم نحو هذه العوامل والتي تتمثل أساسا في موقفهم من: التبعية للنظام الرأسمالي العالمي، الأوضاع البنائية خاصة السلطة، الموقف من الجماهير. وهنا يعلق بقوله " أن جميعنا يدرك تأثير التبعية النظرية والمنهجية على الفهم الزائف للواقع العربي، وللإنسان العربي، وفي الوقت نفسه تأثير هذه التبعية على تحجيم فرص الإبداع العلمي. وجميعنا يدرك ما لانحسار الديمقراطية من تأثير على حرية الفكر وحرية البحث، والإقدام على الموضوعات الحساسة والنقدية خاصة تلك التي تكشف خلل توزيع الثروة والسلطة وجور هذا التوزيع." (19) " وأن " علم الاجتماع أضحى طرفا في الصراع بين المسيطرين والمجبرين على الخضوع داخل المجتمعات المسيطرة، وداخل المجتمعات التابعة، واستخدام العلم للمساهمة في إعادة إنتاج التبعية، من خلال تكريس قيم النظام الرأسمالي وفكره، وتزييف الوعي به، وبإمكانات مجتمعات العالم الثالث." (20) كما أنه هناك "جماعات الضغط داخل حقل العلم في هذا البلد أو ذاك، تعيد إنتاج علاقات التبعية وعلاقات الاستغلال داخل مؤسسة علم الاجتماع. فضلا عن عدم الاتساق الواضح بين المستويات الأيديولوجية والسياسية والعلمية" (21).

هنا لا يمكن تصور نشأة هذا العلم والتبشير به على المستوى المؤسسي والأكاديمي بحكم تأثير هذه العوامل على حقل الإنتاج العلمي الجماعي وهنا ينحصر الإنتاج على المستوى الفردي المتناثر الذي وإن يتمتع بالجدية والنقدية إلا أنه يظل حبيس

بعده الفردي ولا يرقى إلى المستوى العام والتعميم الذي يؤثر في سير هذا العلم وصيرورته الاجتماعية واندراجه في الحقل الثقافي العام للمجتمع من خلال الوعي بضرورته وأهميته.

إن عالمية العلم يجب ألا تبرر عالمية النظريات والمفاهيم التي قد يعاد النظر فيها في إطار الحقل الذي أنتجها، سواء على المستوى الفكر أو على مستوى الواقع، فالتطور الذي يحصل ومع التغيير التاريخي والاجتماعي، يعاد النظر، في أغلب الأحيان، في المنطلقات الفكرية الايبستيمولوجية التي قامت عليها تلك النظريات والتي تتصارع فيما بينها في إطار الشرعية المعرفية التي قد تأخذها كل نظرية في تفسير الواقع الاجتماعي. إنه وهم العالمية الذي كرس التبعية فطالت مخيالتنا الفكرية ورؤيتنا للأشياء. وقد يكون هذا صلب وجوهر إشكالية العلوم الاجتماعية في العالم العربي، فلا يمكن التسليم بعالمية نظرية التي قد يعاد مراجعتها في الإطار الذي أنتجها ونحن قد نتشبهت بها أكثر من الذي أنتجها. إنها مظاهر من مظاهر التبعية التي تعانيتها مجتمعاتنا في الممارسة السوسولوجية.

هناك فكرة أساسية يجب ألا نغفلها وقد تساعدنا على رفع كثيرا من اللبس وهي أن النظريات التي ينتجها العالم الغربي والتي أصبحت من أدبيات علم الاجتماع قد يجعلنا-نتيجة لنقص فينا- إلى استهلاكها دون استيعابها وهناك فرق شاسع بين أن تستهلك شيئا وتستهو ب شيئا ففي الحالة الأولى لا تسأل وأنت تستهلكها كيف تم إنتاجها، فأنت في هذه الحالة تستعملها وتطبقها في دراستك لواقعك دون مراعاة خصوصيته ودون القيام بنقد الأسس الايبستيمولوجية التي تقوم عليها.

إن هذا الوضع يجعلنا نفتقد لكل محرك روحي وأخلاقي أو قيمي يجعلها تهتم بمساءلة الواقع والذي يكون في أغلب الأحيان محركا بخلفية ميتافيزيقية نابعة من نظرتها للوجود ولذاتها في هذا الوجود. لعل هذا ما جعل الغرب ينتج حقل العلوم الاجتماعية والتي كانت ترجمة لهذه النظرة التي لا علاقة لها بالعلم بل هي محرك العلم ذاته ونحن نقبل ذلك العلم باسم العالمية والالتزام الموضوعي والمنهج العلمي وهي مسائل تتسرب من خلالها برمجية تهيننا مسبقا لتقبل الأفكار التي تتناسب مع نظرة الغرب إلى الوجود. وتجعلنا لا نقبل إلا الدراسات التي تتطابق مع مفهومهم للعلم المحدد مسبقا بنظرة أفرزها عصر النهضة وفلسفة الأنوار والتي حددت هوية العلم قبل أن يوجد. فلم يدرك العاملون في هذا الميدان المعرفي أن تدمير الذات والوعي العربيين بدأهما الاستعمار وجذرتهما المناهج والنظريات المستوردة التي ندرسها. فنحن لا نلمس ذاتنا فيما ندرس، وإنما نلمس ذات غيرنا. وهذا لا ينمي، بالطبع هويتنا الفكرية، بل يطمسها (22) إنها بصمات ذاتنا التي نفتقدها والتي لا يمكن أن تكون إلا من خلال تجربتنا والتي تختلف عن غيرنا.

وهذا يتجلى على مستوى الواقع العيني للممارسة السوسولوجية؛ فهل وجود علم الاجتماع في جامعات ومعاهد الوطن العربي يجعلنا نجد من الدراسات ما يساعدنا على فهم الواقع العربي؟ أذ " نادرا ما يجد طالب المعرفة إنتاجا سوسولوجيا عربيا يطفى ظمأه لفهم الواقع العربي المعاصر بصورة منضبطة أو موضوعية أو شاملة أو حتى جزئية" (23) ، فكل الدراسات التي يقام بها في إطار هذا العلم تكون في إطار التحضير لشهادة أو في إطار دراسة أكاديمية بحتة ولكن القلة من الدراسات التي تنطلق من الفضول العلمي في إطار اهتمامات تنطلق من الرغبة أو حتى الضرورة لفهم الواقع العربي. ولعل البعد الخفي في الممارسة السوسولوجية الذي تسرب إلينا من خلال قيم العلم الغربي، والذي حددته نظرة الغرب إلى الوجود محددة من خلال قيم ومعايير تختلف عن قيمنا، هو الذي يساهم في فتور البحث السوسولوجي المحكوم بابيستيمية غريبة غريبة عنا، حفزتهم على البحث ولكنها أعددتنا عنه.

مناقشة ختامية:

ناقشنا من خلال ما تقدم إشكالية وضحنا من خلالها العلاقة بين أزمة العلوم الإنسانية في الوطن العربي متخذين الاجتماع انموذجا لها بالفكر العربي المعاصر، هذا الفكر الذي لم يعي واقعه وعياً معرفياً، بل دخل في علاقة رفض وفرض؛ أي كان رافضاً لواقعه وفارضاً عليه فكراً ليس استجابة لتطلعات هذا الواقع، وأسباب تراجع الاهتمام بهذه الاختصاصات سواء اجتماعياً أو أكاديمياً. وبالتالي لم يسمح ذلك ببروز وانبثاق فكر سوسولوجي عربي بعد عصر النهضة. على اعتبار أن إخفاق النهضة العربية هو إخفاق معرفي، لعدم إنتاجها فكراً سوسولوجياً، على غرار ما حصل في الغرب، الذي استطاع، منذ عصر النهضة، إحداث ثورة معرفية انتهت بالإعلان عن نشأة التفكير السوسولوجي الذي أصبح بمثابة الدين الجديد، والمقصود به، أن العلم الذي يدرس الواقع الذي يمثل الشرعية المعرفية والأخلاقية والتشريعية -أصبح له الشرعية في أن يكون البديل عن كل تفكير سواء أكان فلسفياً أم دينياً. ونستطيع القول إن تفوق أوروبا يكمن في أفكارها وفلسفتها التي انبثقت عن نهضتها وأصبحت النموذج الذي يقتدى به. وبالتالي عجزنا؛ هو العجز عن إنتاج هذا النموذج الفكري الذي يتجلى في خطاب العلوم الإنسانية والاجتماعية. إن التحدي والرهان ارتبط بمخاضنا السياسي والحضاري من خلال القضايا الجوهرية التي كان علينا الحسم فيها وتكون في نفس الوقت مؤشراً لتجاوزنا لهذا المأزق التاريخي.

السؤال الحقيقي الذي يضعنا في السير نحو تأسيس علم اجتماع ينطلق من الواقع العربي هو كيف يمكن أن نحقق التواصل مع فكرنا الذي هو نتاج واقعنا وفي نفس الوقت تحقيق اللا تواصل مع الفكر الغربي بإحداث القطيعة معه، التي ستكون جزءاً من استيعابنا له (24). حيث يصبح هذا الفكر موضوع للمعرفة بعدما كان مصدر للمعرفة. فلا يقتصر العمل على إحداث القطيعة مع هذا الفكر بنقده ولكن يصبح محل دراسة وتحليل لتبيان عجزه وقصوره في حل حتى إشكالاته التي لم يعد له إمكانية طرحها وحلها لما يعانيه من أزمة دفعته إلى الاستقالة والإعلان عن نهاية الإنسان وموته ونهاية الحضارة والتاريخ، إنه الإعلان الرسمي عن نهاية هذا الفكر وعجزه على تجاوز نفسه بتجاوز إشكالاته.

ولو نتكلم على واقع العلوم الاجتماعية في الوطن العربي وطبيعة الأزمة التي تعانيها سواء أكانت أزمة وجود أم أزمة محاولة التأسيس أو التأسيس، يمكن أن نقول إن العالم العربي لم يعرف الاستمرارية المعرفية للتراث الخلدوني الذي كان يمكن أن يكون كقاعدة ينطلق منها الفكر العربي لصياغة علم الاجتماع قريب في إشكالاته من واقع العالم العربي. لذلك فإننا نجد خصوصية الفكر الغربي منذ عصر النهضة إلى غاية عصر ما بعد الحداثة ليس بكونه أنتج واقعا اقتصاديا وسياسيا جعلنا ننبر به ونتبعه كنموذج نقتدي به، فإذا كان الحال كذلك فلماذا لم ننبر بالفكر الياباني أو الصيني وبلدان شرق آسيا، فهي دول حققت تطورا يضاها التطور الحاصل في أوروبا وأمريكا وقد يكون أكثر منه حداثة مثل اليابان؟

نرجع ونقول إن النموذج الغربي لا يبهز العرب لأنه حقق تطور اقتصادي واجتماعي بل النموذج الغربي هو تلك الفلسفة التي أفرزتها قرون النهضة والأنوار وجعلتنا ننظر إلى هذا النموذج باعتباره النموذج الأمثل الذي كان من المفروض أن نكون نحن من يمثله بعدما أفتكت المبادرة منا. لهذا فإن نهضة الغرب ليست بالأساس مادية واقتصادية بل هي أساسا نهضة فكرية ومعرفية. وعلى حد تعبير محمد أركون أن الفشل السياسي للأنظمة السياسية في العالم العربي يدل على فشل العلوم الاجتماعية التي لم تستطع تشخيص مشاكل هذه المجتمعات المعقدة (25).

المصادر:

1. عبد الفتاح، خالد، تعليم الانسانيات والعلوم الاجتماعية في خطاب الجامعات العربية ومقرراتها، مقال منشور على الموقع الالكتروني:

www.Caus.org

2. المصدر نفسه.

3. البرغوثي، عماد أحمد، وأبو سمرة، محمود أحمد، مشكلات البحث العلمي في العالم العربي، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، يونية، جامعة القدس، 2007، ص 1133-1155: <http://www.iugaza.edu.ps/ara/research>
4. عمر، معن خليل، نحو علم اجتماع عربي، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1984، ص5.
5. عبد اللطيف، كمال، تأصيل العلوم الإنسانية في الفكر العربي المعاصر الشروط المعرفية والتاريخية، مجلة فكر ونقد، العدد 18:
http://www.fikrwanakd.aljabriabed.net/n18_02kamal.htm.
6. الأحمر، أحمد سالم، وضعية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي بين أزمتي الواقع والفكر، مجلة الوحدة، عدد50، تشرين الأول، 1988، ص15.
7. عبد اللطيف، كمال، تأصيل العلوم الإنسانية في الفكر العربي المعاصر الشروط المعرفية والتاريخية، مصدر سابق.
8. عبد اللطيف، كمال، المصدر نفسه.
- (*) وتتجلى لنا ظاهرة سائدة في جامعاتنا حيث نادرا ما يعتمد الأساتذة على زملائهم في نفس القسم أوفي نفس الجامعة من خلال دراساتهم وبحوثهم. وغالبا ما يكون النقاش بينهم بصيغة الغائب. فكل أستاذ له مصادره وغالبا ما تكون غريبة خارجة عن المؤسسة التي يعمل فيها. إنها وضعية تبدو غريبة والتحدث عنها قد يثير حفيظة البعض إلا أنها ظاهرة تستدعي التنويه إليها وقد تكون سببا في عدم وجود تراكم معرفي خصب يساعد على النهوض بالعلوم الإنسانية في جامعاتنا.
9. عبد اللطيف، كمال، مصدر سابق.
10. عبد المعطي، عبد الباسط، الصراع الإيديولوجي وإشكالية العلوم الاجتماعية في المجتمع العربي، إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، دار التنوير للطباعة والنشر، القاهرة، 1984، ص 181.
11. أمين، جلال، إشكالية العلوم، بعض مظاهر التبعية الفكرية في الدراسات الاجتماعية في العالم الثالث، إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، دار التنوير للطباعة والنشر، القاهرة، 1984، ص231.
12. عبد المعطي، عبد الباسط، في استشراف مستقبل علم الاجتماع في الوطن العربي: بيان في التمرد والالتزام، نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة، سلسلة كتب المستقبل العربي (7)، مركز دراسات الوحدة العربية ط1، بيروت، 1986، ص 359-380، ص366.
13. سالم، ساري، الاجتماعيون العرب ودراسة القضايا المجتمعية: ممارسة نقدية، نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1986، ص182.
14. عبد المعطي، عبد الباسط، في استشراف مستقبل علم الاجتماع في الوطن العربي: بيان في التمرد والالتزام، مصدر سابق، ص361.
15. إبراهيم، سعد الدين، تأمل الآفاق المستقبلية لعلم الاجتماع في الوطن العربي: من إثبات الوجود إلى تحقيق الوعود، نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة، سلسلة كتب المستقبل العربي (7)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1986، ص343-357.
16. المصدر نفسه، ص346-347.
17. عبد المعطي، عبد الباسط، في استشراف مستقبل علم الاجتماع في الوطن العربي: بيان في التمرد والالتزام، مصدر سابق، ص. 362
18. المصدر نفسه، ص 364.
19. المصدر نفسه، ص363.

20. المصدر نفسه، ص 367.
21. المصدر نفسه، ص372.
22. عرابي، عبد القادر، والهوالي، عبد الله، إشكالية علم الاجتماع واستخدامه في الجامعات العربية، المستقبل العربي، السنة الثالثة عشرة، العدد 141، بيروت، 1990، ص23-40.
23. إبراهيم، سعد الدين، مصدر سابق، ص346.
24. الجابري، محمد عابد، الماضي والمستقبل... أيهما يحكم الآخر؟ (2)، فكر ونقد، العدد 52
- http://www.fikrwanakd.aljabriabed.net/n52_01.htm
25. أركون، محمد، قضايا في نقد العقل الديني؛ كيف نفهم الإسلام اليوم؟، ترجمة هاشم صالح، الطبعة الثانية، دار الطليعة، بيروت، 2000، ص33.